

مقرر عدد 73/07/2022 بتاريخ 29 يوليوز 2022  
النقطة الاولى من جدول أعمال الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 29/07/2022 وال المتعلقة:

بالمصادقة على ميثاق الافتتحاصي الداخلي لجماعة مراكش.

(نقطة مقترحة من طرف السيد وزير الداخلية)

- ♦ إن المجلس الجماعي لمراكش المجتمع في دورته الاستثنائية المنعقدة في جلسة فريدة علنية بتاريخ 29 يوليوز 2022 بقاعة الجلسات الرسمية بشارع محمد السادس تحت رئاسة السيد محمد الأدريسي النائب الأول لرئيسة مجلس جماعة مراكش وبمحضر السيد سهيل شيديجي رئيس المنطقة الحضرية جامع لفنا ممثلاً للسيد الوالي عامل عمالة مراكش.
- ♦ وطبقاً لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادتين 92 و 272 منه.
- ♦ وتبعاً لإرسالية السيد وزير الداخلية تحت عدد D2813 بتاريخ 15 أبريل 2022 في شأن تقييم تفعيل وظيفة الافتتحاصي الداخلي بالجماعة ودعوة المجلس لبرمجة ميثاق الافتتحاصي الداخلي للجماعة في جدول أعمال اقرب دورة للمجلس للمصادقة.
- ♦ وبعد تقديم تقرير اجتماع اللجنة المكلفة بتنظيم الادارة الجماعية والتعاون اللامركزي حول النقطة، مرفوقاً بميثاق الافتتحاصي الداخلي للجماعة.
- ♦ وبعد التوضيحات التي قدمها السيد النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (رئيس الجلسة) في موضوع النقطة.
- ♦ وبعد فتح باب المناقشة وابداء الرأي حول النقطة.
- ♦ وبعد إجراء التصويت العلني طبقاً للقانون.
- ♦ وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

<u>وهم السادسة:</u>	<u>49</u>	<u>عضووا</u>	<u>49</u>	<u>: عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت</u>
	<u>49</u>	<u>عضووا</u>	<u>49</u>	<u>: عدد الأصوات المعبر عنها</u>
	<u>49</u>	<u>عضووا</u>	<u>49</u>	<u>: عدد الأعضاء الموافقين</u>

محمد الأدريسي، عبد العزيز بوسعيد، عتيقة بوزنة، كمال ماجد، طارق حنيش، لحسن حبيبو، ي. المصطفى مطير، ي. عبد المالك المنصوري، فاطمة شوتين، أمل الملاخ، نادية الأدريسي سليمين، أمينة المغاري القصري، رقية العلوى حاجب، كنزة الطالبي، حليمة بامحمد، مريم باحسو، رحيلة الغمراوى، جهان حدان، محمد نكيل، أشرف بربوق، حمزة الحداوى، الحسين نوار، عبد الغنى خيا، أحمد مروان الزنجاري، حبيبة الكرشال، رجاء المنصوري، ي. البشير طوبا، محمد توفلة، عبد السلام سي كوري، عبد الصادق بوزاهر، محمد بنعروسي، محمد الحر، ي. الحسن المنادى، عادل التميلي، محمد بنشرعون، رشيدة لشهابي، خليل بولحسن، فؤاد حاجبي، مريم العربي، عبد الغنى طولاب، البشير جوهر، عمر السلكي، سعيدة ايت بوعلی، الحبيب امہیدرة، عبد الواحد الشافقى، السعيد ايت المحجوب، عبد الصمد العكاري، نجية عوجاجي، محمد ايت احسيسن.

<u>لا أحد</u>	<u>: عدد الأعضاء الرافضين</u>
<u>لا أحد</u>	<u>: عدد الأعضاء الممتنع عن التصويت</u>

**يقرر ما يلى**

صادق مجلس جماعة مراكش باجماع الأصوات المعبر عنها للأعضاء الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بميثاق الافتتحاصي الداخلي لجماعة مراكش والآتية تفاصيله كالتالي:

# ميثاق الافتراض الداخلي لجامعة مراكش

يوليو 2022

## الفهرس

.....	مقدمة
1.....	المهام والنطاق
1.1.....	مهمة وظيفة الافتراض الداخلي
2.1.....	نطاق وظيفة الافتراض الداخلي
3.1.....	اختصاصات وظيفة الافتراض الداخلي
2.....	الصلاحيات والمبادئ
1.2.....	صلاحيات الافتراض الداخلي
2.2.....	المبادئ الأساسية لرواية وظيفة الافتراض الداخلي
3.....	قواعد إنجاز عمليات الافتراض الداخلي

## مقدمة

تعتبر الجماعة فاعلا أساسيا في التنمية المحلية. وهي بذلك مطالبة بترجمة مبادئ الحكماء الجيدة على أرض الواقع من خلال تطبيق الحياة العامة ووضع إدارة محلية حديثة وفعالة ذات أداء جيد. ويشكل الافتراض الداخلي إحدى الأدوات الأساسية التي تساعد إدارة الجماعة على تحسيس المبادئ التي ينص عليها دستور المملكة من خلال وضع قواعد الحكماء ومراقبة تدبير الموارد المالية والبرامج وتقييم الأداء وربط المسؤولية بالمحاسبة.

ويترجم القانون التنظيمي رقم 113-14 المتعلق بالجماعات، من خلال القسم الثامن، مبادئ الحكماء الجيدة كما نص عليها الدستور، وذلك من خلال مطالبته الجماعات بوضع أسس تحديث الإدارة والرفع من مستوى نجاعتها وتقييم البرامج المنجزة. وبالإضافة إلى ذلك، نص القانون التنظيمي المشار إليه، من خلال المادة 272 على اعتماد الجماعة للافتحاص: "يجب على الجماعة، تحت إشراف رئيس مجلسها، اعتماد التقييم لأدائها والمراقبة الداخلية والافتراض وتقديم حصيلة تدبيرها....".

وفي هذا الصدد، يهدف ميثاق الافتراض الداخلي إلى تأمين إنجاز عمليات الافتراض بطريقة مهنية وموضوعية ومحايدة، خاصة بالنسبة للأطراف المدعوة للتعاون على إنجازها (رئيس مجلس الجماعة والمدير العام أو مدير المصالح والمفتشون الداخليون ومسؤولو مختلف أقسام ومصالح إدارة الجماعة).

ويحدد ميثاق الافتراض الداخلي للجماعة الإطار العام الذي يمارس فيه المفتشون الداخليون بالجماعة مسؤوليته بالنظر إلى مكانته داخل منظومة الجماعة. كما يشكل وثيقة رسمية تحدد أهداف ومسؤولية الافتراض الداخلي ونطاق مزاولة أنشطة الافتراض وموقع هذه الوظيفة داخل إدارة الجماعة.

كما يتضمن الميثاق التوجيهات الضرورية لممارسة مهام الافتراض الداخلي، من خلال مجموعة من المبادئ الأساسية المرتبطة بأخلاقيات وقواعد المهنة واحترام المعايير المهنية المنظمة لهذا المجال.  
يخضع تفعيل وتحيين ميثاق الافتراض الداخلي لمصادقة مجلس الجماعة.

## 1 المهم وال نطاق

### 1.1 مهمة وظيفة الافتراض الداخلي

تمثل مهمة الافتراض الداخلي في إنجاز عمليات الافتراض داخل مصالح إدارة الجماعة، حيث يقوم المفتشون الداخليون بتقييم مستقل وموضوعي لآليات المراقبة الداخلية ونظام الحكماء بالجماعة من أجل مساعدة رئيس مجلسها ومسؤولي الإدارة على أداء مهامهم وتحقيق أهدافهم بشكل فعال. كما يعمل الافتراض الداخلي على إبراز مدى تحكم الإدارة في المخاطر التي قد تحدّد عملها. ويقدم نصائح ووصيات من شأنها أن تشكّل قيمة مضافة لتحسين تدبير الجماعة.

### 2.1 نطاق وظيفة الافتراض الداخلي

تتمثل مهام الافتراض الداخلي في الكشف عن المخاطر وتقييمها وكذا اقتراح توصيات موضوعية وعملية من شأنها تحسين التدبير بالجماعة. ويهدف الافتراض الداخلي بالجماعة إلى ما يلي:

- ضمان نظام مراقبة داخلية فعّال ورصد مدى تحكم الجماعة في تدبير مخاطر التسيير عن طريق التأكّد من مدى تمكن آليات المراقبة المعتمدة على مواجهة المخاطر المرتبطة بأنشطة الجماعة من حيث احتمال وقوعها وأثرها؛
- تحديد الوسائل الكافية بتحسين مستوى النجاعة في التسيير الإداري والمالي والتكنولوجي للجماعة والتحقق من أن النتائج الحصول عليها في إنجاز العمليات والأنشطة مطابقة للأهداف المسطورة والالتزامات التعاقدية بين الجماعة وشركائها؛
- ترشيد استعمال الموارد وعقلنة الإجراءات المتخذة؛
- التتحقق من مدى إنجاز العمليات طبقاً للقوانين والتشريعات والمساطر التي تخضع لها الجماعة؛
- ضمان احترام المعايير المطبقة في مجال مالية الجماعات ومحاسبتها؛
- التأكّد من صدقية وشمولية البيانات المالية والعلومات الصادرة عن مصالح الجماعة وكذا إجراءات إعدادها، ومراقبتها ونشرها.

### 3.1 اختصاصات وظيفة الافتراض الداخلي

تمثل اختصاصات وظيفة الافتراض الداخلي فيما يلي:

- وضع مخطط للافتراض الداخلي يمتد على ثلاث سنوات و القيام بتحقيقه مرة في السنة على الأقل. ويتم اعتماد مقاربة مبنية على المخاطر في إعداد هذا المخطط؛
- التواصل مع مسؤولي الجماعة حول مضامين دليل مساطر الافتراض الداخلي؛
- إنجاز عمليات الافتراض الداخلي طبقاً لمخطط الافتراض والتحقق من احترامها للقواعد والمبادئ المحددة في هذا الميثاق؛
- تحرير تقارير مركبة تضم أبرز نتائج عمليات الافتراض الداخلي المنجزة، مع مراعاة مبادئ الحياد والموضوعية والكفاءة والسرية المهنية وحفظها طبقاً للمعايير المهنية المعتمدة؛
- وضع نظام لتتبع تنفيذ توصيات عمليات الافتراض الداخلي وكذا التوصيات الصادرة عن هيآت التدقيق الخارجي (المجلس المالي للحسابات، المفتشية العامة للإدارة التراخيصية، المفتشية العامة للمالية... إلخ)؛
- إعداد تقارير دورية وسنوية حول أنشطة الافتراض الداخلي.

## 2 الصلاحيات والمبادئ

### 2.1 صلاحيات الافتراض الداخلي

تخضع وظيفة الافتراض الداخلي لرئيس مجلس الجماعة ويعمل المفتشون الداخليون تحت إشراف هذا الأخير. وتوجه إليه تقارير عمليات الافتراض الداخلي عن طريق المسؤول عن وظيفة الافتراض الداخلي. ويتبع على المدير العام أو مدير المصالح التنسيق بين كافة هيأكل إدارة الجماعة قصد تنفيذ التوصيات النهائية لعمليات الافتراض الداخلي.

ويتمتع المفتشون الداخلي في مزاولة مهامه، بالحق في الحصول على المعلومات التي تدخل في نطاق مهمة الافتراض التي يقوم بها. وفي هذا الإطار، يحق للمفتشون الداخلي الحصول على جميع الوثائق والمعلومات المتاحة لدى مصالح الجماعة، وكذا اللوائح لجميع مرفاق الجماعة سواء الإدارية أو المستودعات أو المرائب أو التجهيزات.

### 2.2 المبادئ الأساسية لـ مزاولة وظيفة الافتراض الداخلي

- **الاستقلالية والحياد:** على المفتشون الداخلي الالتزام بالمعايير المهنية في علاقته مع موظفي المصالح الخاضعة للافتراض. وحتى يتسمى كسب ثقة الموظفين الجماعيين والخاضعين للافتراض، يجب أن يتسم سلوكه بالنزاهة والحياد واحترام الأخلاقيات والسلوكيات المهنية الضرورية. وعليه، يجب الالتزام بالمبادئ والشروط التالية:

- أن يطبق المساطر المحددة في دليل مساطر الافتراض الداخلي بخصوص تحديد المهام وإنجازها وتوثيق الأعمال المنجزة؛
- أن يكون مستقلاً عن المصالح التدبيرية وألا يشارك في إعداد وتنفيذ آليات المراقبة الداخلية أو المساعدة في مشاريع أو برامج يمكن أن تشكل موضوع افتراض أو تقييم قد يقوم به؛
- ألا توكل إليه مهمة افتراض أنشطة أو وظائف أو أعمال سبق أن كان مسؤولاً عليها في الستين السابقة؛
- ألا يشارك في أنشطة أو يربط علاقات شخصية داخل أو خارج الجماعة من شأنها أن تؤثر على استقلالية عمله؛
- أن يتحلى بالموضوعية والحياد في جميع أنشطته وتقديراته التي يجب أن تكون دقيقة وموثقة؛
- أن يحرص على تحصين استقلاليته وتجنب أي تضارب محتمل في المصالح من خلال رفض كل ما من شأنه التأثير على استقلاليته ونزاهته؛
- أن يستعمل، بشكل محايد، المعلومات الحصول عليها من قبل المصالح موضوع الافتراض.

كما يتعين على المفتش الداخلي للمجامعة احترام المبادئ التالية:

- **السرية المهنية:** المفتش الداخلي ملزم بعدم الإفصاح لأطراف أخرى عن المعلومات التي حصل عليها أثناء مزاولة مهامه.
- **الكفاءة:** على المفتش الداخلي أن يتوفّر على الكفاءة الازمة التي تمكنه من:
  - الإلمام بمعايير وإجراءات الافتراض الداخلي والتدير المالي والمحاسباتي المتعلّق بالجماعات؛
  - تطبيق المعايير المهنية المعتمدة في أداء مهام الافتراض حتى يتمكّن من القيام بها وفق الكفاءة والحياد اللازمين؛
  - الإلمام بالنصوص القانونية التي تؤطر المجال الذي يشكّل موضوع مهمّة الافتراض؛
  - العمل على تعزيز قدراته ومهاراته المطلوبة للقيام بهما على أكمل وجه.

### ٣ قواعد إنجاز عمليات الافتراض الداخلي

يتم اختيار عمليات الافتراض الداخلي بناء على المخطط السنوي للافتراض الداخلي. ويتم الشروع في إنجاز مهمة الافتراض الداخلي بناء على رسالة القيام بمهمة يوقعها رئيس مجلس الجامعة.

يقوم فريق الافتراض الداخلي بإجراء مهامه من خلال المراحل التالية:

١. الشروع في تنفيذ المهمة بالتعرف العام على المصالح والملفات موضوع المهمة. وتشمل هذه العملية على الحصول عقد اجتماع افتتاحي مع مسؤول الوحدة أو البرنامج موضوع الافتراض؛
٢. وضع منهجية العمل بتنسيق مع مسؤولي الهياكل أو الأنشطة أو البرامج موضوع الافتراض؛
٣. تقييم نظام المراقبة الداخلية؛
٤. إنجاز أعمال الافتراض تبعاً للمعايير المعتمدة وطبقاً للمذكرة التوجيهية التي يتم إعدادها على ضوء نتائج تقييم نظام المراقبة الداخلية؛
٥. صياغة تقرير مؤقت يستعرض أهداف مهمة الافتراض ومنهجيتها ونتائجها وخلاصتها، كما يتضمن توصيات ترمي إلى تحسين النشاط أو البرنامج موضوع الافتراض؛
٦. إجراء المسطرة التوجيهية وإعطاء مسؤولي الوحدات المعنية بموضوع الافتراض حق الرد على ملاحظات وتوصيات المفتش الداخلي وإعداد التقرير النهائي بعد استيفاء هذه المسطرة؛
٧. وضع مخطط لتفعيل توصيات الافتراض الداخلي يحدد من خلاله المسؤول عن تفعيل كل توصية والجدولة الزمنية الخاصة بها، حتى يتمكّن المفتش من تتبع هذا المخطط.

يتولى المدير العام أو مدير المصالح مسؤولية السهر والتنسيق بين المصالح المعنية لتنفيذ توصيات التقارير النهائية لعمليات الافتراض الداخلي، وذلك بعد موافقة رئيس مجلس الجامعة على مخطط تفعيل التوصيات. كما يتم إخباره بالتدابير والإجراءات المتتخذة لتفعيلها.

كاتب المجلس  
محمد ايت احسين



النائب الاول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش  
محمد الادريسي

